

بالتأريخ لها، فيصور التجربة التي عاشها في مناطق السلطة الفلسطينية التي قصدها ذات يوم قادماً من بلده فرنسا لهدفين: الأول، التعرف إلى جذوره الفلسطينية، فعائلة والدة الكاتب هي من العائلات الفلسطينية المعروفة في حيفا، والتي اضطرت خلال حرب ١٩٤٨ إلى ترك كل شيء والنزوح إلى لبنان؛ الثاني، هو رغبة الكاتب في ممارسة التعليم الجامعي في كلية الحقوق في جامعة بير زيت. وحدها الحماسة لفلسطين، كانت وراء قرار هذا المحامي الفرنسي الشاب مغادرة باريس إلى رام الله، معتقداً أنه قادر على تدريس الحقوق في جامعة بير زيت، على الرغم من عدم اتقانه اللغة العربية. وسيشكل هذا أولى خيباته، ولا سيما بعد أن اعتذر له عميد كلية الحقوق في الجامعة عن عدم قدرة الطلاب على تقديم امتحاناتهم بأي لغة غير العربية. لكن هذه الحادثة ستفسح في المجال أمام الكاتب للعمل مع "مكتب دعم المفاوضات" (Negotiations Support Unit/NSU) التابع لدايرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية. ويعود هذا المكتب إلى شركة آدم سميث العالمية لتقديم الاستشارات في مجال الخصخصة والخدمات الحكومية، وكان أنشئ في التسعينيات، في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو، حين عرضت الشركة خدماتها الاستشارية للمساعدة في

لن يكون هناك دولة فلسطينية: يوميات مفاوضات في فلسطين

**IL N'y Aura pas d'état Palestinien:
Journal d'un negociateur en Palestine**

Ziyad Colt

Paris: Max Milo, 2010. 284 pages.

العرب والأجانب من المؤيدين للفلسطينيين الذين يعتقدون أن لا أمل بنشوء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل، وأن الحل هو الدولة الثنائية القومية. فالكتاب هو، في الدرجة الأولى، ثمرة تجربة عمل ميدانية مؤلمة، أكثر مما هو تحليل لمعطيات تاريخية أو استنتاجات عقلانية ونقاش نظري. ويبدو أن الغاية الأساسية التي طمح إليها الكاتب في عمله هذا، إلى جانب التعبير عن غضبه وبأسه، هي محاربة الأوهام التي تزرعها المفاوضات الفلسطينية مع الإسرائيليين في نفوس الناس بشأن التوصل قريباً إلى تسوية للخلافات بين الطرفين، وتعرية الوعود الكاذبة القائمة على توقعات متفائلة ووهمية في الوقت نفسه، بشأن إمكان نشوء دولة فلسطينية مستقلة في وقت منظور. ويمزج الكاتب في سرده يومياته الجانبين الشخصي والعام، ويقسم الكتاب إلى فصول هي عبارة عن مراحل زمنية لأهم الأحداث التي وقعت خلال الفترة التي يقوم

يُشير زياد كولت في كتابه "لن يكون هناك دولة فلسطينية: يوميات مفاوضات في فلسطين"، ومنذ الصفحة الأولى، إلى أن هذا الكتاب عبارة عن شهادة شخصية للتجربة التي عاشها كعضو مشارك في الطاقم الفلسطيني للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي جرت في سنة ٢٠٠٨ في شأن ملف اللاجئين الفلسطينيين. وربما شاء بهذه الطريقة أن يبرر مسبقاً ما اشتمل عليه هذا الكتاب من انتقادات قاسية لعمل المفاوضين الفلسطينيين، ومن كثير من الملاحظات والانطباعات الشخصية لسير العمل، الأمر الذي أوجد صورة قاتمة وسلبية للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بصورة عامة. ساهم هذا التوضيح في تبديد الظن الذي تبادر إلى ذهنه بعد قراءة عنوان الكتاب في أننا بصدد قراءة مقاربة أخرى للمعارضين لفكرة حل الدولتين، تعبر عن موقف عدد لا يستهان به من المثقفين

التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة. وتزامن بدء عمل الكاتب في المكتب مع عقد مؤتمر أنابوليس في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وكُلّف، وهو المختص بالشؤون القانونية، تحضير ملف عن حقوق اللاجئين لمناقشته في المفاوضات المقبلة مع الإسرائيليين. وهنا تبدأ التجربة المزوجة: تجربة العيش القلق المتنقل بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، والتجربة المخيبة للأمل في التعامل مع القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية المكلفة التفاوض مع الإسرائيليين. واحتوت يوميات زياد كولت على سرد حي ومثير للفترة التي عاشها في رام الله، وهو يصور لنا بكثير من التأثر والصدق الفروقات الكبيرة التي كان يجدها بين الفلسطيني العادي من سكان الضفة الذين تعرف إليهم، وبين الشخصيات السياسية التي تعرّف إليها في مجال عمله. ويمكننا أن نرى بوضوح انحيازه إلى الفلسطينيين العاديين الذي يمتازون بالصدق والطبيعية والطيبة، في مقابل نفوره ومقته سلوك الزعماء الفلسطينيين الذين يعيشون داخل قوقعة فارغة منقطعين عن نبض الشارع الفلسطيني النابض بالحياة. وربما كان أهم ما يقدمه هذا الكتاب هو شهادة من الداخل لحقيقة عمل المفاوضين

الفلسطينيين كما برزت في الفصول الثامن والتاسع والعاشر من الكتاب، والتي نقل فيها الكاتب بدقة الأفكار والمقترحات والمبادئ التي ناقشها الطاقم الفلسطيني برئاسة صائب عريقات مع الوفد الإسرائيلي برئاسة تال بكار. ومن خلال هذا السرد نتعرف إلى الموقف الإسرائيلي الذي لا يقبل الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ويرفض تقديم أي تعهد بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء خلال ٦٠ عاماً، كما نتعرف إلى سوء أداء المفاوضين الفلسطينيين في التعامل مع هذا الملف، وإلى الازدواجية في المواقف، واللغة الخشبية والتهرب من المواجهة وعدم الشفافية. خلال سنة ٢٠٠٨، عقد صائب عريقات مع نظيره الإسرائيلي أكثر من ٢٠٠ اجتماع أجرى خلالها الاثنان مناقشات ثنائية لحل مشكلة اللاجئين. وقد تركزت الخلافات بين الطرفين على المسائل التالية: المسؤولية عن المشكلة؛ حق العودة؛ إعادة إسرائيل الأملاك التي صادرها إلى الفلسطينيين؛ التعويضات المالية. ويعرض الكاتب الوثيقة التي قدمها الوفد الإسرائيلي إلى الفلسطينيين، والتي تعكس رؤيتهم للحل. ومن خلال مراجعة بنود هذه الوثيقة (ملاحق الكتاب، ص ٢٥١)، تبرز، وبوضوح، النقاط التالية: أولاً، تعتبر إسرائيل الحرب التي شنتها

الجيش العربية عليها في سنة ١٩٤٨، المسؤولة عن نشوء مشكلة اللاجئين، وهي تطالب باعتراف الفلسطينيين بالضرر الذي لحق باليهود أيضاً؛ ثانياً، على الرغم من قيام إسرائيل بذكر إمكان مشاركتها في تقديم تعويضات مالية لحل مشكلة اللاجئين، إلا أنها لا تتعهد بشيء يتعلق بقيمة هذه التعويضات، وهي تسعى لإشراك المجتمع الدولي في مسألة التعويضات وتتهرب مما هو مطلوب منها؛ ثالثاً، وهذه النقطة الأخطر، رفض حق العودة واعتبار الدولة الفلسطينية العتيدة هي الحل لمشكلة اللاجئين. وفي المقابل، تركز عمل الطاقم الفلسطيني على الرد على الادعاءات الإسرائيلية بالحجج والوقائع. فإذا كانت إسرائيل تريد التهرب من مشكلة اللاجئين باعتبارها نتجت من الأعمال الحربية التي حدثت في سنة ١٩٤٨، فإنها لا تستطيع التهرب من تحمل المسؤولية عن القوانين التي أصدرتها لمنع عودة اللاجئين إلى ديارهم، ولا تبرير القوانين التي شرعتها والتي أباحت لنفسها بواسطتها مصادرة أملاك الفلسطينيين، لأن هذه القوانين كلها تتعارض مع القوانين الدولية. أما النقطة المهمة الأخرى التي أثار غضب الشديد لدى المفاوض الإسرائيلي، فهي سعي طاقم المفاوضين الفلسطينيين للحصول على إقرار إسرائيلي يقضي بمعالجة موضوع الأملاك الفلسطينية

مشاركة من جانب منظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني في النقاشات الدائرة في شأن الموضوع، الأمر الذي يعتبره الكاتب غير مقبول.

هذا كله دفع الكاتب إلى اليأس وإلى تقديم استقالته في ٢٠٠٩/١١/٩، معترفاً بأنه ما عاد مفيداً، فـ "ميزان القوى الحالي يجعل من الصعب التوصل إلى تسوية مع الإسرائيليين، كما أنه مستقبلاً لن يبقى ما يكفي من الأرض والمياه لنشوء دولة فلسطينية سيّدة ومستقلة" (ص ٢٠٥).

ويخرج زياد كولت من هذه التجربة بإحساس كبير بالمرارة والفشل، تفاقمه محاولة عريقات بعد توقف المفاوضات، تصوير التجربة التفاوضية في شأن ملف اللاجئيين بأنها تجربة ناجحة. وأكثر ما يحز في نفسه قبول عريقات في الاجتماع الأخير مع الوفد الإسرائيلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قيام تال بكار بتقديم عرض لما توصلت إليه المفاوضات في الأشهر الماضية. ويعلق الكاتب على ما جرى بالقول: "استغرق الاجتماع نحو ثلاثين دقيقة. هذا هو الوقت الذي حُصص للبحث في مصير سبعة ملايين لاجئ فلسطيني".

استقال زياد كولت لأنه لم يقدر على التعامل مع ملف اللاجئيين الفلسطينيين كـ "ورقة مقايضة" سياسية، فالموضوع بالنسبة إليه

"زياد لا توهم نفسك. نحن لا نملك الوسائل التي تمكننا من مقاومة إسرائيل. نرميهم بالحجارة فيردون علينا بالدبابات. نحمل السلاح، فيرسلون في إثرنا طائرات أف - ١٦. إنهم أقوياء وشرسون... كل ما بقي لنا هو عقولنا، وقدرتنا على إقناع الإسرائيليين بأهمية التوصل إلى اتفاق حتى بالنسبة إليهم".

ويتبين للكاتب بعد أشهر من المفاوضات مع الإسرائيليين، أن هدفهم الأساسي هو التوصل مع الفلسطينيين إلى تفاهات ثنائية عامة وغير ملزمة في موضوع اللاجئيين، من شأنها تسهيل التوصل إلى تسوية سياسية، وذلك من خلال التجاهل التام للقرارات الدولية بشأن حق العودة، وتحميل المجتمع الدولي مسألة التعويضات المالية، واعتبار الدولة الفلسطينية، لا إسرائيل، هي الوطن الذي سيستقبل اللاجئيين. ويظهر هنا مدى إصرار الإسرائيليين على التمسك بدور الولايات المتحدة في هذا الموضوع، وليس الأمم المتحدة التي لا يثقون بها، كما يبرز بوضوح الرفض الأميركي لأي دور أوروبي في مسألة المفاوضات. وكل هذا في رأيه لن يؤدي إلا إلى أمر واحد هو فشل التفاوض.

ولا يفهم الكاتب سبب إصرار الجانب الفلسطيني على عدم إشراك أي طرف عربي في معالجة ملف اللاجئيين، ولا حتى الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم، علاوة على استبعاد هذا الجانب أي

المصادرة قبل البحث بعملية التعويض المالي، والتمسك بقرار الأمم المتحدة بحق العودة. يقول الكاتب في الصفحة ١٥٩: "منذ بدء عملي، وأنا عاجز عن تحديد الخطوط الحمر لأبو مازن ورجاله في الموضوع. فلم أكن أعرف إلى أي حد هم مستعدون لتقديم تنازلات في موضوع اللاجئيين". وكان الانطباع لدى الكاتب أن مسألة اللاجئيين تحولت إلى ورقة مقايضة سياسية للفلسطينيين في مفاوضاتهم للتسوية السلمية، وأنهم مستعدون للتخلي عن حق العودة للاجئيين في مقابل الحصول على الدولة الفلسطينية.

ففي رأي كولت كان على عريقات رفض الوثيقة الإسرائيلية المتعلقة بموضوع اللاجئيين وعدم الرد عليها، لأنها تتجاهل القسم الأكبر من القوانين المعترف بها دولياً بشأن حقوق اللاجئيين (ص ١٢٨). لكن الكاتب سيتعلم درساً أساسياً في دبلوماسية المفاوضات، فالرفض يؤذي، ويجب دوماً المحافظة على انطباع أن المفاوضات تحقق تقدماً حتى لو كانت عالقة؛ كما يجب البحث عن صيغ للتفاهات على كل ما هو غير مقبول، والأهم ألا يصدر عن الطاقم الفلسطيني المفاوضات أي شيء يمكن أن يثير غضب الأميركيين.

يعترف صائب عريقات للكاتب بأن الفلسطينيين لا يملكون القدرة على مواجهة إسرائيل ويقول له:

ليس مسألة للتفاوض، وإنما هو "خط أحمر" و"مسألة عائلية" تتعلق بتسوية الغبن والظلم اللذين لحقا بعائلته وبآلاف العائلات الفلسطينية التي شردها نشوء إسرائيل وحولها إلى لاجئين. إن قراءة كتاب زياد كولت في

هذه الفترة تحديداً، تضاعف بأسنا من تحقيق الأمل بحل الدولتين، وبنشوء دولة فلسطينية في المدى المنظور. وعلى الرغم من الحس النضالي الذي تناول الكاتب فيه تجربته، فإنه قدم لنا، وبشكل عام، صورة حقيقية ومطابقة لواقع

المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، وليس فقط ما يتعلق بملف اللاجئين.

رندة حيدر

باحثة في الشؤون الإسرائيلية

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية
ضمن البرنامج النشري الخاص بذكرى 60 عاماً على النكبة

جهاد فلسطين العربية أول كتاب بالعربية عن فترة الانتداب البريطاني وبداية الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦

تأليف

إبراهيم نجم وأمين عقل وعمر أبو النصر

تقديم

وليد الخالدي

٢٩٢ صفحة ١٤ دولاراً